مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 09 / العدد: 01 / السنة: 2022 / ص ص: 61 - 83

أثر جائحة كورونا على انشطة الجماعات الاجرامية المنظمة

The impact of the Corona pandemic on the activities of organized crime groups

تاريخ الإرسال: 2020/09/29 تاريخ القبول: 2021/06/07

بوعكاز أسماء* Bouakkaz Asma
مخبرالأمن الإنساني الواقع: الرهانات والأفاق
جامعة باتنة1 University of Batna1
asma.bouakkaz@univ-batna.dz
مباركي دليلة Mebarki Dalila
جامعة باتنة1 University of Batna1
Dalila.Mebarki@univ-batna.dz

ملخص:

أنهكت جائحة كورونا اقتصاديات دول العالم ومؤسساتها الأمنية في ظل متطلبات الأمن، والصحة العالمية، وإخضاع دول العالم للغلق الكلي لمنافذها لحصر دائرة الوباء والحد من تفاقم الأزمة.

إلا أنه وعلى الرغم من حالة الهلع والفزع التي يشهدها العالم أبقت الجماعات الإجرامية المنظمة على نفوذها وسلطتها الإجرامية على نطاق واسع من خلال استغلال الوضع الراهن لازدهار أنشطتها، وتناميها وتأقلمها مع ما هو حاصل، حيث سجلت الساحة الإجرامية تنامي أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة بشكل ملحوظ على إثر الأزمة الوبائية خصوصا ما تعلق منها بجرائم الاتجار بالمخدرات والاحتيال الإلكتروني والفساد وتبييض الأموال.

وعلى الرغم من ذلك لا يزال الأنتربول كمؤسسة أمنية دولية يعمل على مجابهة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة للحد من انتشارها، وتفاقمها في ظل الأزمة الوبائية ليسجل عمليات ناجحة في كشف العديد من الأنشطة والحد منها.

الكلمات المفتاحية: الجريمةالمنظمة؛ كوفيد-19؛ الحجرالصحي؛ الأنتربول.

* - المؤلف المُراسل.

Abstract:

The Corona pandemic has depleted the world's economies and their security institutions in light of global health and safety demands and has subjected the world to total point-of-sale closures to limit the epidemic cycle and limit the exacerbation of the crisis.

However, despite the state of panic and panic the world is witnessing, organized crime groups have maintained their influence and criminal authority on a large scale by exploiting the current situation for the prosperity of their business, growth and adaptation to this is happening, as the criminal arena

has witnessed the growth of activities of organized criminal groups significantly due to the epidemic crisis, especially those related to drug trafficking, electronic fraud, corruption and money laundering offenses.

Despite this Interpol as an international security institution is still working to deal with the activities of organized criminal groups to limit their spread and exacerbation in light of the epidemic crisis, to record successful detection operations and limitation of many activities.

***Keywords**: Organized crime; Covid-19-; Quarantaine; Interpol.*

مقدمـة:

تعتبر الجماعات الإجرامية المنظمة من أكثر المعضلات الأمنية التي تهدد استقرار الدول محليا ودوليا باعتبارها تمارس من قبل عصابات إجرامية لها تأثير ونفوذ في أوساط المجتمع وعلى مختلف الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، ويمكن أن تكون أنشطتها الإجرامية عابرة للحدود الوطنية خصوصا في ظل التطور الحاصل في مختلف المجالات وما توفره تكنولوجيا الإعلام والاتصال من تسهيلات لممارسة أنشطتها الإجرامية بشكل من السرعة وبمنأى عن أعين السلطات.

وشهدت نهاية سنة 2019 وبداية 2020 وباءً صحيًا يطلق عليه فيروس كورونا 19 الذي تسبب في أزمة صحية مست مختلف دول العالم هدمت النظم التي تقوم عليها الدول، وألغت التبادل العملياتي بين دول العالم بعد فرض تدابير الحجر الصحي للوقاية من انتشار الوباء لغاية الوقوف على علاج فعال للتصدي لخطر الإصابة.

- الهدف من دراسة الموضوع:

- تحديد امتداد أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في ظل وباء كورونا والأوضاع الصحية والأمنيةالتي يشهدها العالم.

- مدى فعالية الأنتربول كجهاز أمني دولي لمكافحة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة ودوره في تعزيز الأمن الدولي في ظل الأزمة الوبائية.

- الإشكالية: هل أبقت الجماعات الإجرامية المنظمة على خطورتها الإجرامية في ظل جائحة الكورونا؟

- منهج الدراسة: إعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال الوقوف على تحديد مفهوم الجريمة المنظمة وجائحة الكورونا، والآثار الناجمة عنها في الفترة القصيرة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الماضية وممارسة الجماعات الإجرامية المنظمة لبعض الأنشطة بالرغم من الوضع الأمني والسياسي الذي تمر به دول العالم.

- خطة الدراسة المعتمدة:

المحور الأول: مفهوم الجريمة المنظمة ووباء كورونا.

المحور الثاني: إستمرارية أنشطة الجماعات الاجرامية المنظمة في ظل جائحة كورونا وتناميها.

المحور الثالث: الجهود الأمنية الدولية "الأنتربول نموذجا"في مكافحة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمةفي ظل الجائحة.

المحور الأول: مفهوم الجريمة المنظمة ووباء كورونا

يشهد العالم اليوم وباءً مستجدًا يعرف بكورونا couvid-19- وهو الوباء الذي عجز العلماء عن إيجاد لقاح مضاد له، فباتت المجتمعات مهددة بخطر خسارة هياكل بشرية لحد الساعة، وعلى الرغم من الكارثة العالمية نجد الجماعات الإجرامية المنظمة لاتزال تنشط في مختلف المجالات، وتستغل الوضع الراهن لتحقيق أغراضها الإجرامية.

أولا- مفهوم الجريمة المنظمة:

تعددت اجتهادات الفقه العربي والغربي والمؤتمرات الدولية لتحديد مفهوم الجريمة المنظمة على إعتبار أنها من الظواهر الإجرامية المعقدة من حيث التنظيم الهيكلي الذي تمتاز به، وطبيعة الانشطة الممارسة من قبلها، ولا تزال هذه الجهود لليوم تسعى لضبط مفهوم واحد للجريمة بالرجوع لما لها من خصائص تقوم عليها.

1- تعريف الجريمة المنظمة:

عرفت الجريمة المنظمة بأنها فعل أو أفعال غير مشروعة ترتكب من جماعة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج يتمتع بصفة الإستمرارية، ويعمل أعضائها وفق نظام داخلي يحدد دور كل واحد منهم، وخضوعهم وإطاعتهم لأوامر رؤسائهم إذ أن الغرض الأساسي من ممارسة هذا الفعل، أو تلك الأفعال هوالحصول على الأرباح ويستخدم في ممارسة نشاطاتها التهديد أو العنف، أو الرشوة لتحقيق أهدافها ويمكن أن يمتد نشاطها الإجرامي عبر دول عدة[1]، ويعرف الفقيه "جون كوكلين"الجريمة المنظمة على أنها"نشاط إجرامي تقوم به منظمة شكلية تكرس جهدها في المقام الأول

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

للكسب بوسائل غير مشروعة"[2]، في حين ذهب جانب آخر من الفقه على تعريف الجريمة المنظمة على أنها مشروع إجرامي قائم على أشخاص يوحدون صفوفهم من أجل القيام بأنشطة إجرامية على أساس دائم ومستمر من خلال كيان، أوتنظيم عصابي ذي بناء هرمي، بمستويات قيادية ووسطى ومتخصصة وتنفيذية، ويحكم هذا الكيان نظم ولوائح داخلية صارمة تضبط إيقاع العمل داخله ويستخدم في سبيل تحقيق أغراضه العنف، والتهديد والابتزاز، والرشوة لإفساد مسؤولي القانون وأجهزة العدالة الجنائية بوجه عام وفرض سطوتهم عليهم لتحقيق أقصى استفادة من القيام بالنشاط الإجرامي سواء بوسائل مشروعة أوغير مشروعة.[3]

هذا وعرف القانون الإتحادي للرقابة على الجريمة المنظمة1970بأنها "مشروع إجرامي له نوع من الديمومة يمارس عدة أنشطةإجرامية ويقوم على عدد من الاشخاص متفقين، أو متعاونين على الاستثمار المخطط للحصول على الربح من خلال السوق غير المشروعة[4].

هذا وعرف المؤتمر الدولي الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقدته الأمم المتحدة 1975 الجريمة المنظمة بأنها "الجريمة التي تتضمن نشاطا إجراميا معقدا يرتكب على نطاق واسع وتنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة كبيرة من التنظيم بهدف تحقيق ثراء للمشتركين في هذا النشاط على حساب المجتمع وأفراده وهي غالبا ما ترتكب أفعالا مخالفة للقانون منها جرائم ضد الأشخاص أو الأموال وترتبط في معظم الأحيان بالفساد السياسي."[5]

وعرف الاتحاد الأوروبي الجريمة المنظمة بأنها "جماعة مشكلة من أكثر من شخصين لها هيكل تنظيمي دائمة في الزمان، وتعمل بشكل منظم على ارتكاب جرائم يعاقب على أي منها بعقوبة سالبة للحرية حدها الأقصى أربع سنوات على الأقل، أو بعقوبة اشد جسامة سواء كانت تلك الجرائم غاية في ذاتها، أو وسيلة لتحقيق الربح وتستخدم عند اللزوم حق التأثير على رجال السلطة العامة، وهذا التعريف وضع معيارا آخر للجريمة المنظمة وهو جسامة الجريمة وكذلك تجريم المساهمة في منظمة، أو تنظيم إجرامي."[6]

إلى جانب ذلك أقر المؤتمر الدولي السادس عشر لقانون العقوبات 1990 أن الجريمة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

المنظمة ما هي إلا جريمة يكون الهدف منها الوصول إلى السلطة، والحصول على الربح، أو الإثنان معا وذلك من خلال استخدام مستوى عال من التنظيم والسرية [7].

أما إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2000 عرفت المادة 1/2منها الجماعات الإجرامية المنظمة بأنها جماعة ذات بناء هيكلي يتكون من ثلاثة أشخاص فأكثر، وتدوم لفترة من الزمن لارتكاب جريمة، أو أكثر من الجرائم الجسيمة أو الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، والحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على مزايا مالية، أو أية منفعة مادية أخرى، أما الفقرة "ب" فقد عرفت الجريمة الجسيمة بأنها" كل فعل يشكل جريمة يعاقب عليها بعقوبة سالبة للحرية لا يقل حدها الأقصى عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد من ذلك"[8].

في حين عرفتها منظمة الأنتربول بأنها"أي مجموعة لها هيكل تنظيمي غرضها الأساسي الحصول على المال من خلال ممارسة أنشطة غير مشروعة، وتعتمد غالبا على أسلوب التخويف والرشوة، أوأي اتفاق إجرامي بين أشخاص لتحقيق غرض مشترك عن طريق استخدام أناس آخرين، أو أدوات أخرى تيسر لهم تحقيق أكثر أرباح ممكنة بصرف النظر عن الضرر الذي يصيب صحة بقية البشر [9]،

ومن خلال ما جاء ضمن هذه التعريفات نجد أن مجملهااكتفى بتعريف الجماعات الإجرامية المنظمة، وعدد عناصر قيام مثل هذا النوع من الإجرام دون أن تتوصل إلى ضبط شامل للجريمة المنظمة خصوصا وأنها باتت من الجرائم العابرة للحدود الدولية التي تتطلب تعريفا موحدا لها تتفق عليه جل دول العالم لتكريس سبل التعاون الدولي لمكافحتها.

وعليه يمكننا القول أن الجريمة المنظمة هي تلك الأفعال الناجمة عن التنظيم الذي يبنى على أساس تشكيل هرمي من مجرمين محترفين يعملون وفق قواعد معينة يخططون من خلالها لارتكاب أعمال غير مشروعة وذلك باستخدام أساليب التهديد والعنف والقوة.

2- خصائص الجريمة المنظمة: للجريمة المنظمة خصائص تنفرد بها تميزها عن غيرها من الجرائم المستحدثة تتمثل في مايلي:

أ- البناء الهرمي المتدرج: الهيكل التنظيمي الهرمي إحدى الخصائص المهمة الذي

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

تتميز بها معظم المنظمات الإجرامية حيث يحظى قادتها الذين لا يسهل إثبات ارتباطهم بأية أنشطة إجرامية محددة، ولا يحتمل ضبطهم متلبسين بمزاولة عمليات إجرامية وفضلا عن ذلك فالقدرة على استبدال العمليات، والقواعد الصارمة المتبعة في تعيين الأعضاء الجدد عنصران ضروريان للحفاظ على هيكل متميز بكفاءة.(10)

ب- التخطيط والتنظيم: يعتمد أسلوب عملها بشكل رئيسي على التخطيط الذي يساعدها على دراسة ما هو متوافر لديها من إمكانيات، ووضع خطط دقيقة لتنفيذ أنشطتها الإجرامية بكفاءة كما تستعين بالمختصين في المجالات الإدارية، القانونية، الاقتصادية والسياسية، الذين غالبا ما ينتمون لطبقة إجتماعية راقية بعيدة عن الشبهات.(11)

ج- الاستمرارية: العبرة في استمرارية الجماعات الإجرامية المنظمة هي مباشرتها لأنشطتها المشروعة وغير المشروعة وليس حياة أي فرد فيها.(12)

د- تحقيق الكسب بطرق غير مشروعة: تتسم الجريمة المنظمة عادة بأنها تهدف إلى التجارة لا التجارة العادية المشروعة بل التجارة غير المشروعة التي باتت محل رفض واستياء المجتمع الدولي نذكر منها"الاتجار بالرقيق، الاتجار بالأشخاص لغرض الدعارة، الاتجار بالمخدرات، غسيل الأموال، الإرهاب"، هذه الطائفة من الجرائم تتفق على أنها جرائم منظمة ويجمع المجتمع الدولي على أنها باتت تهدد النظام العالمي (ظاهرة عالمية)، مما دفع المجتمع الدولي إلى عقد المؤتمرات الساعية للحد منها ومن ثم القضاء عليها.(13)

هـ- المرونة المبالغة والتطور المتزايد في كافة الأنشطة الإجرامية: تتنوع المنظمات الإجرامية من حيث الهياكل، والملامح العضوية ولكنها جميعا تعمل بسهولة كبيرة وتشكل تحديات هائلة للجهات القائمة على تنفيذ القوانين على الصعيدين الوطني والدولي، ومن أسباب ذلك تركيزها على الهياكل الشبكية الفضفاضة بدلا من الهياكل التي تتميز بقدر مفرط من الشكلية والتركيب وبفضل المرونة البالغة للمنظمات الشبكية ورخاوة هياكلها، تستطيع الاستجابة السريعة لتحديات السلطات القائمة على تنفيذ القوانين.(14)

و- التعقيد والسرية: تمتاز بتوزيع العمل بين أعضائها وهذا التوزيع هو من أنماط

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ظاهرة الإجرام المنظم، ولا يشترط أن يتخذ الهيكل التنظيمي شكلا معينا، أوأن يعلم كل عضو بإختصاص أو أدوار بقية الأعضاء لذلك عادة ما تكون هذه الهياكل التنظيمية سرية.[15]

ي- الطابع الدولي للجريمة: لا تقتصر أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة على إقليم واحد وإنما تتعداه لأكثر من إقليم لتكون جريمة عابرة للحدود الدولية.[16]

ثانيا- مفهوم جائحة كورونا:

تحدد منظمة الصحة العالمية مفهوم الجائحة بأنه الانتشار العالمي لوباء جديد يشهده العالم منذ نهاية سنة 2019 إلى غاية اليوم حيث أكد الدكتور" تيدروسغيبريسوس" بالقول ان لفظ جائحة يستدعي الكثير من الاهتمام[17].

ويعد وباء كورونا محل اهتمام جل دول العالم نظرا للخسائر التي يرتبها هذا الوباء، مع عجز العالم على ما يبدو في إيجاد دواء لهذا النوع من الأمراض المعدية، فهو لا يزال يتغلغل في أوساط المجتمعات مشكلا خطرا، وتهديدا صحيا وهجوما غير مباشر على مختلف مؤسسات الدول.

1- تعريف جائحة كورونا covid19-:

فيروس كورونا هو من الفيروسات التي شهدها العالم نهاية سنة 2019، وهو مرض معدي ينتقل بين البشر وتبدأ أعراض المرض بشعور الشخص بارتفاع درجة الحرارة واحتقان حلقي وضيق في التنفس والسعال والصداع وتبدأ أعراض المرض في الظهور في غضون 14 يوما من الإصابة بالعدوى، ليتطور فيما بعد لالتهاب رئوي حاد يمنع الأكسجين من الوصول إلى الدم مما يؤدي إلى الوفاة.[18]

ويمكن لمرض- كوفيد 19-أن ينتقل عن طريق الرذاذ الذي ينتشر من الأنف أو الفم عندما يسعل المصاب بالمرض، أو يعطس، أوتتساقط هذه القطيرات على الأشياء والأسطح وعند ملامستها من شخص آخر ثم لمس عينيه، أو أنفه، أو فمه، أو إذا تنفس القطيرات التي تخرج من المصاب مع سعاله أو زفيره ويمكن حينها أن يصاب الشخص بالمرض.[19]

هذا ولم يتم استقراء الفيروس من أي حيوان وليس هناك حاليا أي إشارة إلى أن العدوى بفيروس كورونا تسببت في إصابة الحيوانات بالمرض.[20]

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

وتشير الإحصائيات أنه وفي 14جانفي 2020 كان عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا 41 حالة في الصين، وفي نهاية الشهر أصبح عدد الإصابات في الصين 771 حالة وقد أعلنت الصين عن حجر صحي لمقاطعة كاملة من قطاعها، ومع منتصف مارس 2020 تجاوز عدد الحالات المؤكدة للمصابين بالمرض الذي سببه فيروس كورونا المستجد إلى أكثر من مئة وستين ألف، وأن أغلب الإصابات سجلت في الصين التي يعتقد أنها منبع المرض، ولكن عددا من الدول الأخرى أعلنت عدة آلاف من الحالات منها إيران، أمريكا، إيطاليا وألمانيا، ولأن أغلب دول العالم التي أعلنت عن الإصابات وقد قاربت 160 دولة لا تقوم بفحوصات منهجية وواسعة النطاق للسكان ويعتقد علماء الأوبئة أن حجم الإصابات عبر العالم يفوق مئات الآلاف، وفي نهاية شهر ماي 2020 بلغ عدد الوفيات بالعالم374.37.[21]

وما يمكن قوله أنه ولحد هذه الساعة لم يتم إكتشاف أي دواء للفيروس لذا يبقى السبيل الوحيد للتصدي لخطر الإصابة هو إتخاذ تدابير الوقاية من خلال تعقيم الأيدي، وإرتداء الكمامات القفازات وتجنب لمس الوجه واليد غير المعقمة، وتجنب الاتصال المباشر بالمصابين بالعدوى، أو التواجد في التجمعات.

وهناك العديد من العوامل التي قد تسهل الانتشار السريع لفيروس كورونا المستجد في المنطقة العربية مثل العلاقات البشرية مع البلدان التي ضربها الوباء (إيران، دول أوروبا، شرق آسيا)، وارتفاع الكثافة السكانية في العديد من الدول العربية، وندرة وسائل الكشف عن حالات العدوى، وعلاجها، والقرب الاجتماعي المرتبط بالثقافات العربية والمتوسطية فضلا عن ارتفاع نسبة الشباب ذوي الحركية العادية التي قد تسهم في انتشار الوباء في بيئتهم الاجتماعية والأسرية.

2- الآثار المترتبة عن جائحة كورونا:

استتبع انتشار وباء كورنا مع بداية سنة 2020 آثارا جد وخيمة لحقت بمختلف مؤسسات الدول سواء منها الاجتماعية والاقتصادية والصحية على إثر فقدان العالم لحصيلة وفيات من مختلف الفئات العمرية، إلى جانب إرهاق ميزانيات الدول في ظل غياب وسائل الوقاية من الوباء وتجلت آثار امتداد الوباء لتشمل ما يلي:

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

أ- الآثار الإقتصادية الناجمة عن الوباء: تسبب فيروس كورونا19بأزمة صحية مست مختلف دول العالم هدمت البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لها في ظروف استثنائية، هذا ونجم عن الأزمة تحول في النظام العالمي، وطبيعة التعاون الدولي في مختلف النشاطات، وباتت كل دولة تسعى لمجابهة هذا الوباء والحد من إستفحاله، وإيجاد مضادات للتخلص منه وحلول لوقاية مواطنيها من خطر الإصابة.[22]

ويعتبر القطاع السياحي من أكثر القطاعات تضررا بانتشار فيروس كورونا الجديد حيث أثر سلبا على جانبي العرض والطلب كنتيجة طبيعية لإجراءات منع السفر، وإغلاق المطارات، ودور الترفيه كإجراء احترازي للحد من تفشي الفيروس وتشير التقديرات الأولية إلى تراجع السياحة الدولية بشكل حاد بسبب حظر السفر والغاء العديد من الرحلات الجوية، وهو ما سبب خسائر تقدر بحوالي 30 إلى 50 مليار دولار أمريكي في عائدات السياحة.[23]

وفي هذا الشأن قامت السعودية في مارس 2020 بتعليق إصدار تأشيرات العمرة وكذلك زيارة الحرم النبوي في المدينة المنورة بسبب انتشار الوباء، وهو ما أدى بها لاحقا لإلغاء موسم الحج، علما أن قطاع السياحة يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر بحوالي 15 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المصري، و14 بالمئة بالأردن و12 بالمئة بتونس، و18 بالمئة بالمغرب.[24]

أما بالجزائر فإن الانخفاض الحاد المتوقع في الإيرادات هذا العام إلى جانب الانخفاض المقلق في احتياطات النقد الأجنبي فإن التوقعات بالنسبة لها تشير إلى أن الوضع في السنوات القليلة القادمة لا يبعث على الطمأنينة، خصوصا أن الجزائر كانت في مرحلة تحول في نظامها السياسي بعد أن شهدت في السنة الماضية حراك وطني كاد يؤدي لهدم بنيان قيام الدولة لولا تدخل السلطات العسكرية، وتكثيف الجهود لتطويق الوضع، وإجراء انتخابات توجت بتقلد تبون عبد المجيد مقاليد الحكم.[25]

هذا وإن العجز الإنتاجي يدفع كذلك لعجز مالي، واختلال نقدي مزمنين وهو ما ظهر في العجز المالي المستمر، وفي تقلبات أسعار الصرف، والتكلفة المرتفعة للسيطرة عليها وما يتم تغطيته مؤقتا بالمدخرات الحكومية، أو بالاستدانة المحلية والخارجية،

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

وهي وسائل تعمق أوضاع الهشاشة المالية والنقدية وتزيد الاعتماد على الخارج، وتضعف قدرة الحكومة على الإنفاق العام وتفتح أبوابا للمضاربة على العملة والاستهداف بالأموال الساخنة الضارة.[26]

ومن الآثار الاقتصادية الناجمة عن وباء كورونا تفشي التجارة الإلكترونية وتقليص نشاطها مما يسبب ركودا في القطاعات الإنتاجية والخدماتية فينخفض الطلب الخارجي على منتجات كافة الدول لينخفض معه بالمقابل العرض الخارجي من منتجاتها، وهو الأمر الذي يؤثر على السوق العالمية، هذا ويؤثر الركود الاقتصادي على تدهور الإيرادات المالية العامة خصوصا منها الضرائب والرسوم وغيرها من الموارد المالية الحكومية.

وأدت حالة الركود شبه العالمية لإنخفاض شديد في أسعار النفط بنسبة تتراوح ما بين 50 و65 بالمئة ما ينعكس حتما على مستويات نشاط وموارد وميزانيات الدول العربية النفطية التي تستضيف ملايين العمال والمهنيين.[27]

ونظرا لتزايد الاستغناء عن العمال من قبل الشركات أوالأفراد، فإن انعدام أو تراجع الدخل لدى البعض منهم قد يدفعهم إلى القيام بارتكاب جرائم السرقة والنهب وغيرها من الممارسات حال امتداد فترة توقف سوق العمل.[28]

وتتوقع وكالة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (UNCTAD) أن عدم اليقين الإقتصادي وعدم القدرة على الحركة حاليا سيكبدان الإقتصاد العالمي تريليون دولار على الأرجح عام 2020.[29]

ب-الآثار الاجتماعية: تمتد الآثار الصحية والاقتصادية الناجمة عن وباء كورنا لتؤثر على الحالة الاجتماعية للمجتمعات، فبالنظر لتوقف جل القطاعات الاقتصادية والعمالية، وتسريح العديد من العمال يؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى انتشار البطالة في أوساط المجتمعات، وتزايد معدلات الفقر وهو ما أكدته العديد من دول العالم، ليس هذا وحسب وإنما كان ذلك ذا أثر على المؤسسات التعليمية التي شلت أعمالها مع نهاية شهر مارس، الأمر الذي دعى السلطات الوطنية لإقرار تدابير التعليم عن بعد والذي لم يلقى استحسان من قبل الطلبة وإهمالهم لذلك وهو ما يؤثر على المنظومة التعليمية في ما بعد.

وأكثر من ذلك أن عمليات غلق طرق النقل الدولية كان من شأنها حجز العديد من المواطنين في مختلف دول العالم دون مأوى ورعاية، وهوالأمر الذي يوقع على الدولة تحمل تبعاته.

ج- الآثارالأمنية: إتجهت بعض الدول إلى الإفراج عن المساجين بتهم جنائية خطرة خوفا من إصابات في صفوفهم بمرض الكورونا، وهو ما يدفعهم إلى ممارسة الإجرام مرة أخرى، ومثال ذلك الحالة التركية حيث كشفت بعض التقارير التركية الجرائم التي ارتكبها المجرمون المستفيدون من قرار العفو بعد إقرار البرلمان التركي لذلك رغم التحذيرات التي أطلقها الخبراء من تداعيات الإفراج عن هؤلاء على الأمن الوطني.[30]

هذا ولا يمكن لحد اليوم التنبؤ بما لهذا الوباء من آثار وخيمة على المجتمعات خصوصا وأن البنيان الأمني للدول بات هشا على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

المحور الثاني: استمرارية أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في ظل جائحة كورونا وتناميها

تمارس الجماعات الإجرامية المنظمة العديد من الأنشطة سعيا منها لجني أكبر قدر ممكن من الأرباح، وتنشط في مختلف المجالات سواء تعلق الأمر بتجارة الأشخاص والأعضاءالبشرية، تهريب المهاجرين، الاتجار بالمخدرات، الاتجار بالأسلحة، تبييض الأموال، الفساد، وغيرها من الأنشطة التي تعود عليها بأرباح طائلة.

هذا وأربك تفشي فيروس كورونا والاغلاق العام الجريمة المنظمة وأنشطتها في بدايته مثلما فعل مع العديد من الأنشطة الأخرى ولكن يبدو أن الجريمة المنظمة لم تتكيف فقط مع الواقع الحالي وإنما تستعد لخلق مستقبل مربح من هذه الأزمة على الرغم من انحصار مجال أنشطتها على المستوى المحلي نظرا لغلق الحدود الدولية وشل الحركة الدولية جوا وبرا وأهم الأنشطة التي باتت الجماعات الإجرامية تنشط فيها بشكل متسارع في ظل الأزمة ما يلي:

أولا- الاتجار بالمخدرات:

تعتبر جرائم المخدرات أكثر الجرائم إنتشارا في دول العالم الثالث والدول النامية بشكل خاص، وهي من أقدم الجرائم وأكثرها تنظيما، ابتداء من الممول ثم المنتج

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

فالمهرب والناقل والموزع والمروج والمستهلك، وتدر المخدرات الحديثة مثل الكوكايين والهروين والماكوس فور أموالا لا تعد ولاتحصى[31]، ويقصد بالاتجار في مادة المخدرات هو أن يقوم الشخص بمزاولة عمليات تجارية قاصدا منها أن يتخذ منها حرفة معتادة له، ولابد أن يتسم هذا النشاط بالاستمرارية والدوام والاعتياد، وقد تتخذ المتاجرة عدة صور " الشراء قصد البيع أو التخزين أو استخراج أو تحضير أو توزيع أو تسليم بأية صفة كانت، أو سمسرة أو شحن أو نقل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية[32]، وتعتبر تجارة المخدرات من بين أهم الأنشطة الممارسة من قبل الجماعات الإجرامية المنظمة والتي كانت تنشط على المستوى الدولي، إلا أنه ومع التدابير المتخذة على إثر جائحة كورونا التي مست العالم لاحظ العديد من تجار المخدرات قبل أسبوع من الإغلاق العام بالولايات المتحدة الأمريكية زيادة كبيرة في الإقبال على شراء المخدرات، وبريطانيا هي الأخرى شهدت إقبالا على المخدرات مماثل على الطلب الذي شهدته مبيعات المواد الغذائية[33].

هذا وسجلت أسعار الكوكايين والهروين زيادة كبيرة في فترة ما قبل الإغلاق بسبب التوقعات بتوقف التوريد من الخارج، وشهدت تجارة المخدرات عبر شبكة الأنترنت زيادة ملحوظة حيث يقوم الباعة في تلك الأسواق بمعاملات البيع بشكل سريع وآمن.

ووفقا للتقرير الذي قدمه الكاتب الصحفي" ميثاغلني" في صحيفته أن أحد تجار المخدرات بلندن فسر سبب زيادة الطلب على المخدرات بأنه وبمجرد أن أمرت الحكومة الناس بالبقاء في المنازل أغلقت شبكات المخدرات لأن التحرك عملية محفوفة بالمخاطر بالنسبة لتجار المخدرات الذين يتطلب عملهم التنقل.

وأفادت التقارير أن تسجيل انخفاض في فيروس كورونا سجل فورا انخفاض في المستوى الإجرامي للجماعات الإجرامية المنظمة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا بنحو20 بالمئة.[34]

ومن المتوقع إن تنتعش تجارة تهريب المخدرات التي تعطلت جراء توقف طرق التجارة الدولية بسبب جائحة الكورونا، وذلك بمجرد إعادة فتح الحدود وفقا لتقرير الأمم المتحدة، لذا من الضروري التركيز أكثر على الجماعات المنظمة النشطة في

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

هذاالمجال كما توضحه اللجنة العالمية لسياسة المخدرات.

وفي تقرير صدر في النصف الأول من شهر ماي2020 كشف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن تدابير إحتواء فيروس كورونا في جميع دول العالم أدت إلى تداعيات خطيرة، وأشار التقرير إلى أن العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم أبلغت عن نقص في أنواع مختلفة من المخدرات، وكنتيجة فورية لجأ عدد من المدمنين إلى منتجات مغشوشة وأكثر خطورة.

ويتوقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات أن الإنكماش الإقتصادي يؤدي إلى تحول دائم في أسواق المخدرات غير المشروعة وإلى نمو القطاع في جميع أنحاء العالم نظرا لفقدان الكثير من الوظائف في القطاعات الحكومية والخاصة في أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص، بحيث يخشى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة من استغلال الجريمة المنظمة لهذه التداعيات في تعزيز نشاطها.

ثانيا- الاحتيال الإلكتروني في ظل الجائحة:

مع انعزال الأشخاص والبقاء في منازلهم وإغلاق حدود الدول بسبب كورونا يجد المجرمون صعوبة في كسب المال من نشاطاتهم التقليدية كالسرقة والتهريب، ما جعلهم يلجؤون إلى حيل جديدة كالاحتيال الإلكتروني.

وسجلت مستويات الجريمة عبر الفضاء الإلكتروني إرتفاع مطرد منذ بضع سنوات، إلا أن فيروس كورونا أسهم في تسريع هذا الاتجاه، فبعد أسبوعين فقط من الإغلاق سجلت الوكالة زيادة كبيرة في مواقع الخداع ذات الصلة بفيروس كورونا حيث ظهر ما يقارب 70ألف موقع لتسويق مختلف السلع من معدات لحماية الأشخاص ومواد التطهير، وتلك السلع إما مسروقة، أومزيفة، أو غير موجودة، أي عمليات احتيال بسيطة لجذب الأموال من أشخاص بائسين لحماية أنفسهم من الفيروس.[35]

ثالثا- تبييض الأموال والفساد:

تضمنت صحيفة لوموند الفرنسية أن المنظمات الإجرامية في إيطاليا استفادت من الأزمة وذلك من خلال إحكام قبضتها على بعض الشركات التي تواجه صعوبات وحتى على الأفراد الذين تقدم لهم قروضًا نقدية فورية تعوضهم عن شروط البنوك الصارمة وإجراءاتها البطيئة.[36]

ويرى المدعي العام في ميلانو أن جماعات الجريمة المنظمة أصبحت بفضل أرباح الاتجار بالمخدرات تحل محل البنوك والدولة، وتستجيب على الفور لطلبات المحتاجين، أو الشركات التي تواجه صعوبات، مبديا قلقه لرؤية رجال أعمال ناجحين في قطاع السياحة والفندقة يقتربون لأول مرة في حياتهم من مجموعات المافيا لدعمهم ماليا.[37]

إضافة إلى ذلك وفي حال عدم رغبة أو عدم قدرة الدولة على تقديم الدعم الإقتصادي الكافي، تقوم هذه العصابات والجماعات التي لا تعاني النقص في السيولة بتقديم الدعم المالي للقطاعات والشركات المتضررة، ومن ثم خروجها كأحد أكبر المستفيدين في بيئة ما بعد الكورونا من خلال تسللها لقطاعات وأعمال لم تكن تتحكم بها، وهو ما حدث خلال الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على سبيل المثال حيث تحولت المافيا والتي كانت تملك سيولة مقدارها 72 مليار دولار إلى أكبر بنوك إيطاليا بسبب سهولة إقراضها للأموال واشتراطها لضمانات أقل من البنوك الرسمية التي تعاني جراء الأزمة.

هذا وبعد أن طلب ممثل إيطاليا الدائم لدى الإتحاد الاوروبي "ماوريتسيوماساري" المساعدة من الأوروبيين عبر مركز تنسيق الاستجابة الطارئ [38]، قوبل الطلب بعدم الاستجابة من قبل دول الإتحاد الأوروبي وهو ما أدى إلى استياء المواطنين الإيطاليين الذين تخلى الاتحاد الاوروبي عنهم في العديد من الأزمات الوبائية[39] وهو ما استتبعه رد فعل المافيا الإيطالية بالعمل على تقديم المساعدة من خلال التطوع بمواد غذائية وطبية وتقديم خدمات أساسية للسكان بالمجان، وبحسب المدعي العام الإيطالي لمكافحة المافيا أن جميع هذه العصابات موجودة لتقديم خدماتها لأولئك الذين يعانون وأنهم يقدمون لهم ما يحتاجونه إلا أنها ستعمل على تحصيله لاحقا بفائدة.[40]

المحور الثالث: الجهود الأمنية الدولية "الأنتربول نموذج" في مكافحة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في ظل الجائحة

من آثار التقدم تفاقم وتزايد ظاهرة الإجرام وتحوله من إجرام داخلي إلى إجرام دولي، حيث منح للجريمة البسيطة فرصة التغلغل وسرعة الانتشار مع ضمان الأمان من أجهزة الشرطة وأصبحت تمثل ما يعرف اليوم بالجريمة المنظمة، حيث أصبحت تعتمد في قوتها على تكتل مجموعات إجرامية عدة من مختلف الدول لتستهدف أماكن

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

مختلفة في العالم لضرباتها فهي جرائم عابرة للقارات والحدود[41]، ويعتبر التعاون الدولي الشرطي من بين سبل تكاتف المجتمع الدولي لمكافحة مثل هذا النوع من الإجرام، ويعد جهاز الأنتربول كمنظمة دولية للشرطة الجنائية جهازا فعالا في مجال مكافحة الجريمة المنظمة ونقطة تواصل بين دول العالم لمكافحتها.

أولا- مفهوم الأنتربول:

تعد المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الأنتربول من أبرز نماذج المنظمات العالمية التي تعمل في مجال مكافحة الجريمة، وما يليها في الأهمية تلك الأجهزة المتخصصة في مجال مكافحة الجريمة والتي تعمل في إطار الأمم المتحدة وتأتي بعد ذلك بعض المنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية كالمنظمة الدولية للطيران المدني الدولي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية[42].

وهي من الأجهزة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ونظير العدد الكبير من الدول المنطوية تحت لوائها يعد الأنتربول ثاني منظمة بعد الأمم المتحدة، ونظرا لدوره الفعال في مكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة فقد استفادت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية من مقعد كعضو ملاحظ في منظمة الأمم المتحدة.[43]

وتم إنشاء الأنتربول لتحقيق التعاون الدولي لمواجهة الإجرام الدولي المتزايد باستمرار، إلى جانب تأمين الاتصال الرسمي بين رجال الشرطة في مختلف أرجاء العالم، بغية تبادل الخبرات والأفكار والمناهج وأساليب العمل في مجالات الأمن المختلفة منذ وجدت الدول القومية (الوطنية) التي تفصل بينها الحدود الجغرافية والصناعية، وإرتباط الظاهرة الاجرامية برغبة المجرم للانتقال من مكان إلى آخر، إبتعادا عن مسرح جريمته وإختفاءه عن نظر السلطات الأمنية.[44]

وإن الغرض من إنشاء هذا الجهاز يكمن في:

- تأكيد وتشجيع المعونة المتبادلة في أوسع نطاق ممكن بين سلطات الشرطة الجنائية في حدود القوانين القائمة في البلاد المختلفة، وبروح الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

- إقامة وتنمية النظم التي من شأنها أن تسهم على نحو فعال في منع ومكافحة جرائم القانون العام.[45]

ويساعد الأنتربول مجموعة من الأجهزة تتمثل في الجمعية العامة، اللجنة التنفيذية، الأمانةالعامة، المكاتب المركزية الوطنية، المستشارون، لجنة ضبط ملفات الأنتربول، ويبلغ عدد أعضائها حاليا ما يقارب 194 دولة.

ثانيا- صلاحيات الأنتربول في ضبط تصاعد خطورة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة:

إنحصر دور الأنتربول في السنوات الأخيرة بصورة أساسية على الجريمة المنظمة والأنشطةالإجرامية المرتبطة بها، وهو ما يعني أنه إذا كان الدور التقليدي لمنظمة الأنتربول هو مكافحة الجريمة عموما، فإن دور هذه المنظمة قد ازداد كثيرا في مواجهة الإجرام المنظم[46]، ومن صلاحيات الأنتربول لمكافحة الجريمة المنظمة مايلي:

- تأمين التعاون المتبادل وتنميته على أوسع نطاق ممكن بين سلطات الشرطة الجنائية في مختلف الدول، وذلك في حدود القوانين الوضعية المرعبة في شتى البلاد والمبادئ العامة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- تختص المنظمة بتنسيق الجهود التي تبذلها دوائر الشرطة في الدول الأعضاء في مجال منع الجريمة والوقاية منها والتعاون الأمني الدولي.[47]

- تقوم المنظمة في مجال الوقاية من الجريمة والتعاون الدولي الأمني باستخدام ما يتوفر لديها من معلومات عن الجريمة والمجرمين بإصدار الكتب ونشر المقالات والأبحاث في المجلات المتخصصة في الدول الأعضاء، مما يجعلها مرجعا هاما في شؤون علم الإجرام، والتحقيق الجنائي الفني والعلمي، وأساليب الوقاية من الإجرام كالدعارة والمخدرات، وفي هذا الصدد يضع الأنتربول برامج للتدريب الفني لأساليب العمل الأمني.[48]

- التعاون مع الدول في ضبط المجرمين الهاربين، مع الإشارة هنا إلى أن منظمة الأنتربول ليست سلطة دولية عليا فوق الدول الأعضاء تخول لعمالها حق التدخل للقبض على المجرمين الهاربين في أي دولة من الدول الأعضاء، فالتعاون الشرطي الدولي يقوم في إطار علاقات الدول الأعضاء بالأنتربول بما يتلائم ومبدأ احترام السيادة الوطنية للدول.[49]

- في سنة 1990 تم إنشاء مجموعة متخصصة تابعة للسكرتارية العامة للأنتربول

أطلق عليها مجموعة الإجرام المنظم مهامها تتمثل في:

- خلق آلية لتبادل المعلومات والوثائق عن الأشخاص المشتبه في تورطهم في الجريمة المنظمة، أو عن التنظيمات الإجرامية التي ترتكب تلك الأنشطة وفروعها في مختلف أنحاء العالم.

- نشر التقارير والمعلومات اليومية، والإعلانات الدولية وتوزيعها.

- تنظيم المؤتمرات الدولية لدراسة ظاهرة الجريمة المنظمة، وتوثيق التعاون فيما بين الدول الأعضاء.(50)

ثالثا- نشاطات الأنتربول لمكافحة الجريمة المنظمة في ظل جائحة كورونا

أشارالأنتربول إلى إلزام دول العالم بتكثيف جهودها لمكافحة الجريمة المنظمة خصوصا وأن هذه الجماعات الإجرامية تعمل على تكييف أنشطتها وفق ما حصل في ظل الأزمة الصحية العالمية.

حيث أقر رئيس الأنتربول "ليورونيوز" أن الجماعات الإجرامية المنظمة قامت بتعديل أنشطتها للاستفادة من الأزمة الصحية العالمية، إذ أعلنت منظمة الأنتربول خلال شهر مارس 2020 عن إجراء ما يقارب 121عملية اعتقال في جميع أنحاء العالم في عملية واسعة النطاق ضد المطبعيات غير المشروعة للأدوية والمنتجات الطبيعية عبر الأنترنت وقد أطلق على هذه العملية إسم"عملية بانجيا 12" وتم على إثرها ضبط أدوية خطرة تقدر قيمتها بما يزيد عن 14 مليون دولار.(51)

وقد عقد اجتماع في بداية شهر ماي 2020 بين أعضاء رؤساء أجهزة الشرطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبر تقنية التواصل المرئي وتمت على إثره مناقشة عدد من المواضيع المهمة مبرزة دور منظمة الأنتربول، وأجهزة الشرطة الإقليمية في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم مع انتشار فيروس كورونا، والاجراءات والتدابير المتبعة للحد من إنتشاره، وتعزيز مهام الشرطة في حفظ الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة على وجه الخصوص.(52)

وحذر الأنتربول من محتالين أقاموا متاجرا الكترونية، وكذا حسابات على مواقع التواصل الإجتماعي لخداع الناس الذين يعتقدون أنهم يشترون أقنعة وجه طبية، وأشارت المنظمة إلى أن خسائر مالية تم الإبلاغ عنها بلغت مئات الآلاف من الدولارات

في حالة واحدة محلية وثلاث جرائم كانت عابرة للحدود الوطنية، وساعد الأنتربول أجهزة الشرطة الوطنية في كل من آسيا وأوروبا في غلق 18 حساب مصرفي وتجميد 730 ألف دولار.(53)

إلى جانب ذلك أصدر الأنتربول نشرات بنفسجية لإخطار الدول الأعضاء المنتمين إليها إلى أن الجماعات الإجرامية المنظمة تلجأ إلى استغلال خدمات توصيل الطعام إلى المنازل لنقل المخدرات وسلع غير مشروعة على إثر فرض الحجر الصحي وتفيد هذه النشرات البنفسجية في تعميم المعلومات المتعلقة بالأساليب الإجرامية الناشئة على أجهزة الشرطة في أنحاء العالم، وذلك ليتسنى اتخاذ تدابير وقائية واستباقية لمواجهة المجرمين الذين يستغلون هذه الأزمة لأغراض غير شرعية.(54)

وسعيا لعدم توقف نشاطات الأنتربول أثناء الأزمة الصحية، أطلق أكاديمية إفتراضية لتوفير التدريب الإلكتروني لأجهزة إنفاذ القانون في العالم خلال وباء كورونا، والمواضيع التي تتناولها الدولة فيما يتعلق بالأدلة الجنائية، الجرائم السيبرلية، مكافحة المخدرات، الإرهاب والجريمة المنظمة، وفي هذا الشأن وبعد إعلان كل من شركتا بايونتيك وفايزر الأمريكية التوصل إلى لقاح فعال ضد فيروس كورونا بنسبة فعالية تصل لـ95%، أصدر الأنتربول تنبيها عالميا لأجهزة إنفاذ القانون في دولها الأعضاء تحذرهم من استعداد شبكات الجريمة المنظمة التي تستهدف لقاحات كورونا جسديا وعبر الأنترنت والتي يمكن لها أن تبيع لقاحات مزيفة.

خاتمة:

استجابت الجماعات الإجرامية المنظمة للتحول الحاصل بالعالم الذي جاء نتيجة جائحة كورونا وفي ظرف قياسي قصير، حيث حاول أعضائها الاستفادة من انهيار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لإنعاش أنشطتها وكسب تعاطف المواطنين من خلال تقديم مساعداتها، سواء تعلق الأمر بمنح قروض أو تمويل المؤسسات الطبية وتقديم المؤن الغذائية، هذا من جهة، ومزاولة تجارة المخدرات على المستوى المحلي باستغلال الحجر الصحي وزيادة أسعار المواد المخدرة، إلى جانب ذلك الإسهام في التجارة الإلكترونية الإحتيالية، عن طريق بيع مواد طبية وهمية أوغير صالحة للاستعمال.

وما يمكننا قوله من خلال الدراسة أن الجماعات الإجرامية المنظمة وإن تم القضاء على وباء كورونا، فإنها تخرج مستفيدة من انخراط العديد من الهياكل البشرية والعمل لصالحها، كما أنها تكون قد تخلصت من أموالها غير الشرعية من خلال تحويلها للخارج أو تمويلها لمؤسسات وطنية لتصبح شريكا فيها، إلى جانب استغلال الوضع لإفساد موظفي الدولة العموميين نظير تدهور الوضع الإجتماعي.

ومحاربة الدول للوباء وإجرام الجماعات الإجرامية المنظمة مع الأنتربول من خلال صلاحياتها للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وهو فعلا ما يعمل الأنتربول على ممارسته للحد من آثار الوباء من خلال إصدار نشراتها البنفسجية لإخطار الدول بما تعمل الجماعات الإجرامية المنظمة على استغلالها لممارسة أنشطتها، وكذا التنسيق بين المكاتب الإقليمية والمحلية للتصدي لعمل الجماعات الإجرامية المنظمة حتى وإن كانت نشطة على المستوى المحلي.

- الاقتراحات:

- ضرورة تطبيق الرقابة المشددة والاشراف على الجهاز المصرفي من قبل المؤسسات المالية لقطع إمكانية استغلال الجماعات الإجرامية المنظمة للوضع الحالي لتحويل عائداتها الاجرامية للخارج.

- تعاون المكاتب المركزية الوطنية مع الأنتربول للحد من نشاط الجماعات الإجرامية المنظمة في ظل جائحة كورونا، واستغلال ما جاء ضمن النشرات البنفسجية الصادرة منه.

الهوامش والمراجع:

(1)- هدى قشقوش، الجريمة المنظمة، دار النهضة العربية، مصر، دط، 2008، ص28.

(2)- عكروم عادل، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والجريمة المنظمةكآلية لمكافحة الجريمة المنظمة ـ دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، د ط، ص12.

(3)- أحمد ابراهيم مصطفى سليمان، الإرهاب والجريمة المنظمة، دار الطلائع للنشروالتوزيع والتصدير، القاهرة، دط، القاهرة، 2006، ص111، ص110.

(4)- منصور رحماني، الجريمة المنظمة وازمة حقوق الانسان، مجلة الاحياء، عدد13، ص354.

(5)- عادل عبد الجواد، الجريمة المنظمة والفساد، مجلة الامن والحياة ـ عدد206، رجب1420، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ص3.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(6)- جهاد محمد البريزات، الجريمة المنظمة- دراسة تحليلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008، ص25.

(7)- انظر احمد ابراهيم مصطفى سليمان، المرجع السابق، ص117.

(8)- المادة 2 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2000'باليرموا'.

(9)- جهاد محمد البريزات، مرجع السابق، ص39، وايضا سمير بشير خيري، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2017، ص49.

(10)- مجموعة مؤلفين، الجريمة المنظمة–واساليب مواجهتها في الوطن العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص124.

(11)- الباشا فائزة يونس، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص67.

(12)- محمد حمودي، الجريمة المنظمة العابرة للحدود واليات مواجهتها، مجلة القانون، مجلد7، عدد2، 2018، ص83.

(13)- خالد طعمه صعفك الشمري، القانون الجنائي الدولي (مفهوم القانون الجنائي الدولي ومصادره، المسؤولية الجنائية الدولية، الجريمة الدولية وانواعها، نظام تسليم المجرمين، القضاء الجنائي الدولي)، د.د.ن، الكويت، ط2، 2005، ص62.

(14)- هدى حامد قشقوش، المرجع السابق، ص28.

(15)- محمد حمودي، المرجع السابق، ص81.

(16)- يعقرالطاهر، التعاون الدولي في مكافحة الاجرام المنظم، مجلةصوت القانون، عدد1، 2014، ص95.

(17)- محمد الشرفاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتاكل النيوليبرالية، 23 مارس 2020، الجزء الاول: *https: //studies.aljazeera.net/ar/article/4624* , ص6.

(18)- بلعبدون عواد، اليات المحافظة على مناصب العمل في ظل ازمة جائحة كورونا، مجلة قانون العمل والتشغيل، مجلد5، العدد1، 2020.

(19)- طاب يونس، تدابير الوقاية لحماية الصحة العموميةمن وباء كوفيد19، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 2، 2020، ص340.

(20)- تقرير منظمة الصحة العالمية بعنونا فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الاوسط التنفسية البعثة المشتركة بين المملكة العربية السعودية ومنظمة الصحة العالمية الرياض4/9/يونيو2013.

(21)- غربي حمزة، بدروني عيسى، اثر جائحة كورونا على الاسواق العالمية –دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات بعض البورصات العالمية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد8، عدد2، 2020.ص11.

(22)- عبد الله بن خالد بن سعود الكبير، كورونا والجماعات الارهابيةوالمتطرفةوالاجرامية:

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

https: //www.*independentarabia.com/node/131631*، تم الاطلاع بتاريخ 2020/6/25، على الساعة 15.36.

(23)-*World tourismorganization.turism and coronavirus disease(covid19-).march 17th.2020- https: //www.unwto.org/tourism-covid-19-couronavirus-*

(24)- انظر: هيثم عميره فرناندث، فيروس كورنا في الدول العربية، عاصفة عابرة فرصة للتغيير ام كارثة اقليمية ؟متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https: //www.buhoth.com/database/corona-virus/

تم الاطلاع بتاريه 2020/6/21، الساعة 16.28، ص2.

(25)- نفس المرجع، ص3.

(26)- مجدي عبد الهادي، الاقتصاد المصري وتحديات وباء كورونا:

https: //studies.aljazeera.net/ar/article/4637

تم الاطلاع بتاريخ 2020/6/20، الساعة 22.35، ص5.

(27)- نفس المرجع، ص8

(28)- مقال كيف اثر منع التجول على جرائم ما بعد كورونا في الاقليم؟متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https: //futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5571/

تم الاطلاع بتاريخ 2020/6/18، على الساعة 12.36.

(29)- محمد الشرفاوي، المرجع السابق، ص4.

(30)- مقال كيف اثر منع التجول على جرائم ما بعد كورونا في الاقليم؟، المرجع السابق.

(31)- كامش الطيب، الشراكة الاورومتوسطية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مجلد 4، عدد1، ص128.

(32)- محمد صبحي نعيم، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم الخاص، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، ص84.

(33)- مقال كيف ساهم فيروس كورونا في التمكين للجريمة المنظمة ؟متاح على الموقع التالي:

https: //www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2020/6/10/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85-%D9%81%D9 %8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8 %B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%83%D9 %8A%D9%86

تم الاطلاع بتاريخ 2020/07/19، على الساعة 15.25.

(34)- نفس المرجع.

(35)- نفس المرجع.

(36)مقال تحت وطأة كورونا كيف احكمت المافيا الايطالية سيطرتها على البلاد:

https: //www.aljazeera.net/news/2020/7/9/%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D9

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

%88%D8%B7%D8%A3%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9 %88 %D9 %86%D8%A7-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%AA-%D8%A7%D9% 84%D9%85 %D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7

تم الاطلاع بتاريخ 2020/7/19، على الساعة 15.32.

(37)- نفس الموقع.

(38)-*Elizabeth Braw, "The EU Is Abandoning Italy in Its Hour of Need", Foreign Policy, March 14, 2020 /aid-china-italy-abandoning-eu-https: //foreignpolicy.com/2020/03/14/coronavirus-eu-abandoning-*

(39)- محمد الشرفاوي، المرجع السابق، ص2.

(40)- عبد الله بن خالد بن سعود الكبير، المرجع السابق.

(41)- نفس المرجع.

(42)- عادل محمد السيوي، التعاون الدولي في مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2008، ص41.40.

(43)- عكروم عادل، المرجع السابق، ص139.

(44)- مجاهدي خديجة، استراتيجية المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مكافحة الجريمة المنظمة، مجلة الدراسات القانونية، مجلد2، عدد2، ص2

(45)- محمد منصور الصاوي، أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الصيغة الدولية-دراسة في القانون الدولي الاجتماعي في مجال مكافحة الجرائم الدولية للمخدرات وابادةالاجناس وخطف الطائرات وجرائم أخرى، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ص648، 649.

(46)- طعم جبران غالب، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة أسيوط، مصر، 2008، ص265.

(47)- حسنين محمد البوادي، سنين المحمدي بوادي، الارهاب الدولي بين التجريم والمكافحة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، د.ط، 2004، ص159.

(48)- نفس المرجع، ص160.

(49)- محمد منصور الصاوي، المرجع السابق، ص678.

(50)-مجاهدي خديجة، المرجع السابق، ص22.

(51)- متاح على الموقع الالكتروني التالي:

https: //arabic.euronews.com/2020/03/31/interpol-warns-organized-crime-gangs-exploit-coronavirus-for-fraud-and-theft

تم الاطلاع بتاريخ 2020/6/28، على الساعة 16.28.

(52)- نفس الموقع.

(53)- انظر الموقع الالكتروني التالي:

https: //al-ain.com/article/interpol-corona-fraud-crimes

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

تم الاطلاع بتاريخ 2020/6/28، على الساعة 14.45.

(54)- انظر: الموقع الالكتروني التالي:

https: //www.interpol.int/ar/1/1/2020/195

تم الاطلاع بتاريخ 2020/6/28، على الساعة 15.21.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X